

Distr.
LIMITED

E/AC.51/1996/L.8/Add.18
5 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة السادسة والثلاثون (الجزء الثاني)
٢٦ آب/أغسطس - ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

مشروع التقرير

إضافة

المقرر: السيد أناتولي ت. أولينيك (أوكرانيا)

المسائل البرنامجية

الخطة المتوسطة للأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

البرنامج ١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتинية ومنطقة البحر الكاريبي

١ - نظرت اللجنة في جلستها ٢٩ المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، البرنامج ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتинية ومنطقة البحر الكاريبي، من الخطة المتوسطة للأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١.

المناقشة

٢ - شددت وفود عديدة على أهمية هذا البرنامج، لا سيما في مجالى تحليل القضايا الاقتصادية والاجتماعية وأنشطة المساعدة التقنية، وأيدت أهداف الخطة. وقال أحد الوفود إن البرنامج فضفاض للغاية وتساءل عما إذا كانت جميع الأنشطة تمثل مجالات تتمتع فيها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتинية ومنطقة البحر الكاريبي بميزة نسبية.

٣ - وأبدت بعض الوفود قلقها لأن الهدف الاجمالي للبرنامج بصيغته المبينة في الخطة قد ابتعد عن التركيز على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المنطقة. ورأى وفود آخرى أن الأهداف غير قابلة للقياس. وطلبت بعض الوفود زيادة التوازن بين الأنشطة التحليلية وأنشطة المساعدة التقنية. وشددت/..

* 9623008 *

وفود أخرى على ضرورة كفالة قدر كاف من التنسيق بين ذلك البرنامج وسائر أجهزة الأمم المتحدة وأووكالاتها، وبصفة خاصة اللجان الاقتصادية الأخرى، وكذلك مؤسسات بريتون وودز، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة العمل الدولية والمنظمات الإنمائية بمنطقة البحر الكاريبي، وذلك تحاشياً لـأي ازدواجية في العمل.

٤ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها لعدم التركيز بشكل مناسب في الخطة المقترحة، شأنها في ذلك شأن الخطة السابقة، على موضوع المديونية الخارجية وأثرها على اقتصادات المنطقة. كما أبدت وفود أخرى قلقاً للسبب نفسه فيما يتعلق بقضايا التطوير العلمي، والأغذية والزراعة، وبرامج التدريب والتعاون التقني في مجال الديمغرافيا والتنمية الاجتماعية. وأعرب أحد الوفود عن قلقه لأن الخطة المقترحة لم تركز بالقدر الكافي على القضايا المتعلقة بمنطقة البحر الكاريبي الفرعية وعلى التنمية المستدامة في الدول الصغيرة في نطاق البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عموماً.

٥ - واستفهمت عدة وفود عن تعريف الادارة الاستراتيجية المشار إليها في البرنامج الفرعي ١٧-٦ وعن الفارق بينها وبين مفهومي الادارة العامة والحكم. واستفسرت وفود أخرى عن الصلة في البرنامج الفرعي ٢-١٧ بين التجارة داخل المنطقة وأحوال البيئة والعملة، وتساءلت كذلك عن طبيعة الاسهام الذي يمكن أن تقدمه الشركات عبر الوطنية في التنمية الاقتصادية ببلدان المنطقة.

٦ - وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى القيام في إطار البرنامج ٢-١٧ بدراسة تدفقات رأس المال فضلاً عن التدفقات التجارية. وأبدت وفود أخرى اهتماماً بتعزيز دراسة المسائل المتعلقة بالأثر الاقتصادي المترتب على إنتاج العقاقير المخدرة والمواد ذات التأثير النفسي والاتجار بها، مثل مسألة ابدال المحاصيل. وتم أيضاً التشديد على ضرورة تنسيق الأنشطة في هذا المجال مع برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات.

٧ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء عدم ايراد عمليات تحديد الأولويات الجارية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الخطة المتوسطة الأجل الراهنة.

الاستنتاجات والتوصيات

٨ - أوصت اللجنة بموافقة الجمعية على البرنامج ١٧ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ مع إدخال التعديلات التالية، مع مراعاة نتيجة عملية إعادة التشكيل الجاري حالياً في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(أ) الفقرة ١-١٧: في الجملة الأولى يستعاض عن عبارة "المساهمة في إنماء" بعبارة "تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية":

(ب) الفقرة ٥-١٧: يضاف ما يلي في نهاية الفقرة "وتقديم الدعم لدول المنطقة في جهودها الرامية إلى زيادة المنافع إلى أقصى حد وتقليل معوقات تلك التiarات العالمية إلى أدنى حد":

(ج) الفقرة ٦-١٧: في الجملة الثانية، تدرج عبارة "ومنطقة البحر الكاريبي" بعد عبارة "أمريكا اللاتينية":

(د) الفقرة ٧-١٧ (أ):

١' بعد عبارة "أمريكا اللاتينية" تدخل عبارة "ومنطقة البحر الكاريبي" [في كلا الحالتين]:

٢' في الجملة الأولى، بعد كلمة "المستقبل"، يضاف ما يلي: "وتوفير الدعم، على المستوى التنفيذي، لدول المنطقة فيما تبذله من جهود لمعالجة تلك المشاكل":

٣' [لا ينطبق على النص العربي]

٤' يستعاض عن عبارة "التدفقات التجارية نتيجة لعقد اتفاقيات رسمية" بما يلي "التدفقات الرأسمالية نتيجة لاتفاقيات الرسمية آفة الذكر":

٥' يستعاض عن عبارة "إنشاء مناطق تجارة حرة". بعبارة "تقرير التكامل الاقتصادي في المنطقة":

(ه) الفقرة ٧-١٧ (ب): في الجملة الثانية، بعد عبارة "الهدف الثاني في" تدخل عبارة "توفير الدعم التحليلي والتنفيذي للدول الأعضاء ولمؤسسات التكامل دون الإقليمية بغية" قبل كلمة "تحسين":

(و) الفقرة ٧-١٧ (ج): بعد عبارة "وسائل النقل" تدخل عبارة "بما في ذلك وسائل النقل الجوي والبحري، التي تعد عنصرا حيويا من أجل التوسيع في انتاجية اقتصادات الدول الجزرية وتعزيز قدرتها على التنافس":

(ز) الفقرة ٩-١٧ (أ): في نهاية الفقرة، تمحف عبارة "وتطوير أدوات وتسهيلات جديدة فيما يتعلق بالديون":

(ج) الفقرة ٩-١٧: تضاف فقرة فرعية جديدة (ب) نصها كما يلي:

"وثمة هدف آخر يتمثل في مساعدة الدول الأعضاء على صوغ استراتيجيات دولية وإقليمية لحل المشاكل الناشئة عن المديونية الخارجية، مع التشدد على تحسين شروط تلك المديونية. وسيولى أيضا اهتمام خاص لمسألة وضع سكوك وتسهيلات جديدة فيما يتعلق بالديون". ويعاد ترقيم الفقرات الفرعية المتبقية تبعا لذلك.

(ط) الفقرة ٩-١٧ (د): في الجملة الرابعة، يستعاض عن عبارة "ارتباطات جديدة" بلفظة "التفاعل"; ويستعاض عن لفظة "تقوم" بلفظة "يعزز"; و [لا ينطبق على النص العربي];

(ي) الفقرة ١٠-١٧: بعد لفظة "تغير" تضاف عبارة "أو، حسب الاقتضاء، تعزيز،"

(ك) الفقرة ١١-١٧ (ب): في الجملة الثانية، تمحذ عبارة "في صياغة السياسات والبرامج والسيطرة على إدارتها";

(ل) البرنامج الفرعي ٦-١٧: يستعاض عن عنوان البرنامج الفرعي بالعنوان التالي "التنظيم الاداري";

(م) الفقرة ١٢-١٧ (أ):

١' يستعاض عن الجملة الأولى بما يلي:

"تعد الادارة العامة الفعالة في إطار ديمقراطي شرطا مسبقا هاما لنوع التنمية الذي تتطلع إليه منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي."

٢' يستعاض عن جزء من الجملة الثالثة بما يلي:

"ويتمثل الهدف الأول في التمكن من إيصال مفهوم أي إصلاح فعال للادارة العامة؛"

(ن) الفقرة ١٢-١٧ (ب):

١' في الجملة الأولى، بعد عبارة "جدول الأعمال العام" تضاف عبارة "عند الاقتضاء وطبقا للأولويات الوطنية"

٢' تزيل عبارة بدءاً من "بشأن أمور في جملتها ..." إلى نهاية الجملة:

(ج) الفقرة ١٧-١٢ (ج):

١' في الجملة الأولى يستعاض عن عبارة "إعادة هيكلة موضوعية للدولة والادارة العامة" بعبارة "إصلاح الادارة العامة":

٢' في الجملة الثانية ، بعد لفظة "المنطقة" تدرج عبارة "بناء على طلب الحكومات المعنية":

(ع) الفقرة ١٧-١٢ (ه): يستعاض عن الجملة الأولى بما يلي:

"وثمة جانب يجدر تناوله في سياق إصلاح التنظيم الاداري ألا وهو القيام ضمن جملة أمور بتحسين الوظيفة التنظيمية للدولة باعتبارها كياناً يعزز كفاءة تشغيل آليات السوق.":

(ف) الفقرة ١٧-١٩: يستعاض عن الجملة الثانية بما يلي:

"ومن ثم يعاد بالتدريج تحديد دور الدولة في إدارة الاقتصاد مع مراعاة مدى تطور كل بلد وخصوصاته الخاصة، وقد أسند دور أكبر للعناصر الفاعلة والمنتديات والعوامل الأخرى".
